

الاقتصاد الصيني يترنح.. لهذه الأسباب يحبس العالم أنفاسه



كان من المفترض أن يقود اقتصاد الصين ثلث النمو الاقتصادي العالمي هذا العام، لذا فإن التباطؤ الكبير في الأشهر الأخيرة يدق أجراس الإنذار في جميع أنحاء العالم.

ويستعد صناع السياسات لضربة لاقتصاداتهم مع انخفاض واردات الصين من كل شيء، من مواد البناء إلى الإلكترونيات، وفقاً لوكالة "بلومبيرغ" الأميركية. وتقول شركة كاتربيلر إن الطلب الصيني على الآلات المستخدمة في مواقع البناء أسوأ مما كان يعتقد سابقاً.

ووصف الرئيس الأميركي جو بايدن المشاكل الاقتصادية للصين بأنها "قنبلة موقوتة".

وقد سحب المستثمرون العالميون بالفعل أكثر من 10 مليارات دولار من أسواق الأسهم الصينية، وكان معظم عمليات البيع في الأسهم القيادية. وخفضت مجموعة "غولدمان ساكس" و"مورغان ستانلي" أهدافهما للأسهم الصينية، مع تحذير الأول أيضاً من مخاطر الانتشار إلى بقية المنطقة، بحسب "بلومبيرغ".

وتتلقى الاقتصادات الآسيوية أكبر ضربة لتجارتها حتى الآن، إلى جانب البلدان في أفريقيا. وسجلت اليابان أول انخفاض في الصادرات منذ أكثر من عامين في يوليو/ تموز بعد أن خفضت الصين مشترياتها من السيارات والرفائق. واستشهد محافظا البنكين المركزيين في كوريا الجنوبية وتايلاند الأسبوع الماضي بالانتعاش الضعيف في الصين لتخفيض توقعاتهم للنمو.

ومع ذلك، فإن الأمر ليس كله عذاباً وكآبة. سيؤدي تباطؤ الصين إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، كما أن الانكماش في البلاد يعني انخفاض أسعار البضائع التي يتم شحنها حول العالم. وهذا مفيد لدول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي لا تزال تعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وفقاً للوكالة الأميركية.

كما ترى بعض الأسواق الناشئة، مثل الهند، فرصاً سانحة، على أمل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي ربما تغادر شواطئ الصين.

ولكن باعتبارها الدولة صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فإن التباطؤ طويل الأمد في الصين من شأنه أن يلحق الضرر ببقية العالم بدلاً من مساعدته.

تأثير الدومينو

كما تنقلب أحجار الدومينو بشكل متلاحق، يبين تحليل صادر عن صندوق النقد الدولي مدى المخاطر على المحك: "فعندما يرتفع معدل النمو في الصين بمقدار نقطة مئوية واحدة، يتعزز التوسع العالمي بنحو 0.3 نقطة مئوية".

وقال بيتر بيريزين، كبير الاستراتيجيين العالميين في شركة Inc Research BCA، في مقابلة مع تلفزيون "بلومبيرغ"، إن الانكماش في الصين "ليس بالأمر السيئ" بالنسبة للاقتصاد العالمي. ولكن إذا انزلت بقية دول العالم، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا، إلى الركود، وإذا ظلت الصين ضعيفة، فإن هذا سوف يمثل مشكلة، ليس للصين فحسب، بل للاقتصاد العالمي بأكمله".

إذ تعتبر العديد من البلدان، وخاصة تلك الموجودة في آسيا، الصين أكبر سوق لصادراتها لكل شيء، بدءاً من الأجزاء الإلكترونية والأغذية وحتى المعادن والطاقة، انخفضت قيمة الواردات الصينية لمدة تسعة من الأشهر العشرة الماضية، مع تراجع الطلب عن المستويات القياسية التي تم تسجيلها خلال الوباء. وكانت قيمة الشحنات من أفريقيا وآسيا وأميركا الشمالية أقل في شهر يوليو/ تموز عما كانت عليه قبل عام.

وانكسحت أسعار المنتجين في الصين خلال الأشهر العشرة الماضية، مما يعني انخفاض تكلفة البضائع التي يتم شحنها من البلاد. وهذه أخبار مرحب بها للناس في جميع أنحاء العالم الذين ما زالوا يعانون من ارتفاع معدلات التضخم.

كما ينفق المستهلكون الصينيون على الخدمات، مثل السفر والسياحة، أكثر مما ينفقون على السلع، لكنهم لم يغامروا بعد بالسفر إلى الخارج بأعداد كبيرة. حتى وقت قريب، حظرت الحكومة الرحلات الجماعية إلى العديد من البلدان، ولا يزال هناك نقص في الرحلات الجوية، مما يعني أن السفر أصبح أكثر تكلفة بكثير مما كان عليه قبل الوباء.

وبحسب موقع "ذا كونزرفيشن"، فإنه اعتباراً من أبريل/ نيسان 2023 انخفضت السياحة الصينية إلى اليابان بنحو 85% منذ عام 2019، على الرغم من انتعاش إجمالي الزيارات إلى اليابان إلى 70% من مستويات ما قبل الوباء. كما انخفضت بشكل حاد السياحة الصينية إلى الوجهات الأوروبية الشهيرة مثل فرنسا وسويسرا واليونان وإسبانيا. وبشكل عام، من المتوقع أن ينخفض الإنفاق على السفر إلى الخارج في الصين بنحو 70% هذا العام عن ذروته قبل الوباء.

من العملة إلى العقارات

ودفعت المشاكل الاقتصادية في الصين العملة للانخفاض بأكثر من 5% مقابل الدولار هذا العام، مع اقتراب اليوان من تجاوز مستوى 7.3 يوان هذا الشهر. وقد صعد البنك المركزي دفاعه عن اليوان من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك التثبيت اليومي للعملة.

وتظهر بيانات "بلومبيرغ" أن انخفاض قيمة اليوان في الخارج له تأثير أكبر على نظرائه في آسيا وأميركا اللاتينية وكتلة أوروبا الوسطى والشرقية، مع ارتفاع ارتباط العملة الصينية ببعض العملات الأخرى.

وأدى تخفيض أسعار الفائدة في الصين هذا العام إلى تقليل جاذبية سندات الاستثمارين الأجانب، الذين خفضوا تعرضهم للسوق وبحثون عن بدائل في بقية المنطقة.

كما أعلنت شركات، من نايكي إلى كاتربيلر، عن تضرر أرباحها بسبب التباطؤ في الصين. و تراجع مؤشر MSCI الذي يتتبع الشركات العالمية ذات أكبر تعرض للصين بنسبة 9.3% هذا الشهر، أي ما يقرب من ضعف الانخفاض في المقياس الأوسع للأسهم العالمية. ويُعد انحدار قطاع العقارات، الذي كان المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، مثلاً على تأثير الحملة التي تشنها الصين لتقليص ديون اقتصادها وتقليل اعتمادها على النمو القائم على الدين والاستثمار، وفقاً لموقع "مورنغ ستار" الأميركي.

وكان لهذا الانكماش تأثيرات واسعة النطاق. ففي ظل ضعف الاستثمار المحلي الصيني وتباطؤ مبيعات المساكن الجديدة، تلقت البلدان المصدرة للسلع الأساسية المعرضة للصين كسوق نهائية ضربة فورية.

ويعتقد الاقتصاديون أن هذه البيئة ستستمر في الضغط على الطلب العالمي على السلع وأسعارها.

وبالمثل، لا ينبغي للمستثمرين أن ينسوا أن نمط التداول ليس ثابتاً، ويمكن تعويض الطلب الضعيف من الصين من خلال الاقتصادات والقطاعات

الأخرى التي تحتاج إلى المواد الخام ومدخلات السلع الأساسية، وفق "مورنغ ستار".

وفقاً للمكتب الوطني للإحصاء الصيني، انخفض مؤشر أسعار المنتجين، الذي يتتبع الأسعار التي تفرضها المصانع على تجار الجملة مقابل المنتجات، بنسبة 4.4% على أساس سنوي في يوليو 2023، وانخفض للشهر العاشر على التوالي.

وبما أن الخلفية لا تزال انكماشية بالنسبة للصين، يعتقد الاقتصاديون أن المحفز التالي ذا الصلة بإنعاش الاقتصاد هو التحفيز السياسي.